# أثر الاستثمار في التعليم العالي على النمو الاقتصادي في العراق

أ.د. رحيم كاظم حسن الشرع
كلية اقتصاديات الاعمال
جامعة النهرين

إيمان عباس عبيد الجنابي

## الملخص

يهدف البحث إلى قياس أثر الانفاق في التعليم على النمو الاقتصادي في العراق باستخدام سببيه كرانجر. وقد اظهرت النتائج لسببية كرانجر بوجود علاقة سببية معنوية وباتجاه واحد عند فترتي تباطئ زمني متجهة من عدد الطلبة الخريجين إلى عدد الطلبة المقبولين اي ان عدد الطلبة المقبولين يؤثر في عدد الطلبة الخريجين .كما ظهرت علاقة سببية معنوية متجهة من عدد السكان إلى عدد الطلبة المقبولين، وقد ظهرت سببية كرانجر معنوية من الانفاق على التعليم إلى عدد الطلبة المقبولين، كما كانت سببية كرانجر معنوية من عدد السكان إلى عدد الطلبة الخريجين، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية (H0) التي تنص على عدم وجود علاقة سببية ببين المتغيرات.

## Abstract

The results of the study aimed at measuring the impact of education expenditure on economic growth in Iraq using the granger reason. The results showed that granger's reason for the existence of causal relationship and one direction at two periods of time slowed from the number of graduate students to the number of accepted students, Graduate Students. There was a significant causal relationship between the number of students and the number of students admitted. granger's morbidity was attributed to the number of students accepted, and granger was a significant cause of the population to the number of graduate students. Thus, the null hypothesis (H0) States that there is no causal relationship between variables.

**المقدمة**

الاهتمام بالتعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص أصبح الشغل الشاغل للدول بغض النظر عن كونها دول نامية او متقدمة واصبحت الدول ترصد الاموال الضخمة للاستثمار في هذا القطاع الحيوي. من خلال السعي الدائم للوصول بالإنسان إلى اعلى درجات الرقي والتقدم من خلال إكسابه المعارف والمهارات وخصوصا في الالفية الجديدة بعد ان اصبحت المعرفة اداة حيوية ومهمة في تطوير الانتاج للعنصر البشري. وأصبح الاستثمار في راس المال البشري يترسخ كمفهوم مرتبط بالتنمية المستدامة وان الانسان هو الثروة الحقيقية للأمم. والانفاق على التعليم بالرغم من كونه لا يحقق عائد بصورة مباشرة الا ان العوائد الغير مباشرة للاستثمار في التعليم تكون انعكاساتها ايجابية على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والامثلة على ذلك كثيرة ومنها التجربة الاسيوية وما ترتب عليها من تطور اقتصادي أصبح مصداقا لما أطلق عليه بالمعجزة الأسيوية. حضي التعليم العالي في العراق بالاهتمام من الحكومات المتعاقبة ومع تنامي العوائد النفطية منذ سبعينات القرن الماضي الا ان هذا الاهتمام تعثر في عقد الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي بسبب حرب الخليج والعقوبات الاقتصادي وفي الالفية الجديدة نتيجة حرب الخليج الثاني التي انتهت باحتلال العراق.

**مشكلة البحث:** ان التنمية الاقتصادية لا يمكن تحقيقها من دون الاستثمار في راس المال البشري والانفاق على التعليم تكون عوائده غير المباشرة لها أثر في زيادة الدخل القومي وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

**اهميه البحث:** تأتي اهمية البحث من اهمية موضوعة لما يمثله التعليم العالي والانفاق علية من اهمية قصوى يترتب عليها النهوض بالبلد واستمرار تطوره.

**فرضية البحث:** ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الاستثمار في راس المال البشري من خلال الانفاق على التعليم العالي يترتب عليه أثر ايجابي يتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

**هدف البحث:** يهدف البحث إلى قياس أثر الانفاق في التعليم على النمو الاقتصادي في العراق باستخدام سببيه كرانجر.

**اولا: واقع التعليم العالي في العراق:-**

يعد الانسان الثروة الاقتصادية الاولى لكل مجتمع من المجتمعات واساس تقدمة الاقتصادي والاجتماعي كونه محور كل نشاط اقتصادي، الانسان هو المنتج والمستهلك والمستثمر وهو من تؤول اليه ثمار النشاط الاقتصادي **(احمد سامر ص9)**. هناك العديد من ادبيات التنمية الاقتصادية تعزو الاهتمام بقضية راس المال البشري علم الاقتصاد إلى الكتابات الاولى لآدم سمث. ان مفهوم راس المال البشري جزء لا يتجزأ من استراتيجيات النمو الاقتصادي وفي ذلك يقول شولتز رغم انه كان من المعروف ان الافراد يكسبون مهارات ومعارف مفيدة الا انه لم يكن من المعروف ان هذه المهارات والمعارف شكل من اشكال راس المال وان هذا الشكل من راس المال هو في جزء هام منه نتيجة استثمار مخطط واضاف ان ان راس المال البشري هذا قد نما في المجتمعات الغربية بمعدل اسرع بكثير من راس المال التقليدي غير البشري وان هذا النمو وان كان احد اهم السمات التي ميزت النظام الاقتصادي في هذه الدول وانتهى شولتز إلى ان فكرته الاساسية عن راس المال البشري قادته إلى فكرة الاستثمار في راس المال البشري بمعنى الاستثمار

في تعليمهم وفي تدريبهم وفي تنمية مهاراتهم التنظيمية والادارية **(اشرف العربي ص54)**. اعطى الفريد مارشال للتعليم عناية خاصة وكان اول من تحدث عنه باعتباره استثماراً وطنياً من جهة ومن جهة اخرى يرفع من قدرات الطبقة العاملة **(انطوان جناوي ص23)**. وعادة ما يتم التعبير عن راس المال البشري بأعداد الخريجين من التعليم العالي (الجامعي) منسوبة إلى عدد السكان **(اميرة محمد عمارة ص25)**.

تتحدد مدة التعليم العالي في العراق عند التحاق الطلبة بكليات وهيئات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهيئة التعليم التقني بعد اكمالهم الدراسة الاعدادية حيث تكون مدة الدراسة أربع سنوات في الكليات العلمية والانسانية، وخمس سنوات في بعض الكليات الهندسية والطب البيطري وطب الاسنان والصيدلة، وست سنوات في كليات الطب، بينما تكون الدراسة في هيئة التعليم التقني سنتين في مختلف الاختصاصات الادارية، التكنلوجية، الزراعية والصحية. اما الدراسات العليا فيكون الدبلوم سنة واحدة والماجستير سنتان والدكتوراه ثلاث سنوات **(جمال عزيز فرحان ص84)**.

ومن خلال النظر للجداول (1) يتبين ارتفاع اعداد الطلبة المقبولين في الجامعات العراقية و هيئة التعليم التقني من (49992) طالبا للعام الدراسي (1990. 1991) شكلت نسبتهم من سكان العراق (0.28) تقريبا، ليصل عدد الطلبة المقبولين إلى اعلى عدد خلال مدة الدراسة في العام الدراسي (2013 – 2014) اذ بلغ (199064) ما نسبته (0.57) تقريبا من اجمالي سكان العراق، يعود ذلك إلى التزايد المستمر في اعداد الجامعات من جهة وتوسعها من جهة أخرى من خلال فتح كليات جديدة واقسام جديد داخل الكليات فضلا عن التزايد في اعداد الكليات الاهلية بعد سنة 2003 نتيجة لافتتاح جامعات اهلية او تابعة لمؤسسات بعد التغيير الذي حدث في النظام السياسي وما رافق ذلك من تغير في التشريعات في ظل النظام الجديد. اما عدد الطلبة الخريجين فنلاحظ من خلال الجدول(1) ان اعدادهم كانت **(38233)** طالبا للعام الدراسي (1990. 1991) شكلت نسبتهم من سكان العراق **(0.21)** تقريبا، وبعد هذا العام الدراسي اخذت اعداد الطلبة المتخرجين وكذلك نسبتهم من السكان بالانخفاض والتذبذب في السنوات اللاحقة ، وذلك للظروف المعروفة التي رافقت العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق في عقد التسعينات وما تركته من اثار اقتصادية واجتماعية بالغة القسوة وقد نال قطاع التعليم نصيبة من هذه الاثار ، وبعد سنة 2003 وما رافقها من احداث معروفة تركت اثارها في قطاع التعليم في العراق لتعاود اعداد الطلبة بالارتفاع التدريجي وصولا للعام الدراسي (2010–2011) حيث وصلت اعدادهم إلى (93357) طالبا وكانت نسبتهم من سكان العراق (0.23) تقريبا نتيجة للتحسن النسبي في الظروف السياسية والأمنية في البلد بعد سنة (2010) ولتستمر الزيادة في اعداد الطلبة المتخرجين لتصل إلى أقصاها خلال مدة الدراسة في العام الدراسي (2015 – 2014) اذ بلغ (100848) طالبا ما نسبته (0.30) تقريبا من اجمالي سكان العراق. نلاحظ من الجدول (1) ان عدد الطلبة المقبولين تذبذب خلال مدة الدراسة وكذلك الحال بالنسبة لأعداد الطلبة المتخرجين وذلك نتيجة لما مر به البلد من حروب وعقوبات اقتصادية قاسية خلال اجمالي مدة الدراسة انتهت باحتلال البلد سنة 2003 وما تلاها من عدم استقرار سياسي وامنى افضى إلى احتلال 3 محافظات قوى الإرهاب في نهاية مدة البحث.

جدول (1) تطور اعداد الطلبة وعدد السكان خلال المدة 2015-1990

| السنوات | عدد الطلبة المقبولين | عدد الطلبة الخريجين | عدد السكان | نسبة الطلبة المقبولين من عدد السكان(%) | نسبة الطلبة الخريجين من عدد السكان(%) |
|---|---|---|---|---|---|
| 1991- 1990 | 49992 | 38233 | 17890000 | 0.28 | 0.21 |
| 1992-1991 | 56787 | 37240 | 14819000 | 0.31 | 0.20 |
| 1993 -1992 | 53963 | 38054 | 18949000 | 0. 28 | 0.20 |
| 1994-1993 | 52455 | 43347 | 19478000 | 0.27 | 0.22 |
| 1995-1994 | 73677 | 35274 | 20007000 | 0.37 | 0.18 |
| 1996-1995 | 82788 | 33653 | 20536000 | 0.40 | 0.16 |
| 1997-1996 | 80784 | 37917 | 21124000 | 0.38 | 0.18 |
| 1998 -1997 | 82519 | 46687 | 22044600 | 0.37 | 0.21 |
| 1999- 1998 | 88668 | 46522 | 22702000 | 0.39 | 0.20 |
| 2000-1999 | 75404 | 50196 | 23382000 | 0.32 | 0.21 |
| 2001-2000 | 80872 | 49935 | 24086000 | 0.34 | 0.21 |
| 2002-2001 | 92467 | 53260 | 24813000 | 0.37 | 0.21 |
| 2003-2002 | 95994 | 68826 | 25565000 | 0.38 | 0.27 |
| 2004 - 2003 | 16308 | 74676 | 26340000 | 0.44 | 0.28 |
| 2005 - 2004 | 95305 | 74518 | 27139000 | 0.35 | 0.27 |
| 2006- 2005 | 109044 | 74669 | 27963000 | 0.39 | 0.28 |
| 2007- 2006 | 99822 | 75529 | 28810000 | 0.35 | 0.28 |
| 2008- 2007 | 123339 | 67053 | 29682000 | 0.42 | 0.27 |
| 2009 - 2008 | 102581 | 69020 | 31895000 | 0.32 | 0.27 |
| 2010 2009 | 123339 | 73988 | 31664000 | 0.39 | 0.26 |
| 2011 2010 | 157560 | 93357 | 32490000 | 0.48 | 0.23 |
| 2012- 2011 | 133219 | 98673 | 33338000 | 0.40 | 0.22 |
| 2013 - 2012 | 186134 | 99772 | 34208000 | 0.54 | 0.23 |
| 2014 - 2013 | 199064 | 100190 | 35095772 | 0.57 | 0.29 |
| 2015 - 2014 | 123339 | 100848 | 36004548 | 0.34 | 0.30 |

**المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، احصاءات التربية والتعليم. اما النسب فقد احتسبت الباحثان.**

من الجدول (2) سجل عدد الطلبة المقبولين اعلى معدل نمو سنوي سنة 1995 اذ بلغ (41%) تقريبا نتيجة لتوجه اعداد كبيرة من الشباب إلى مقاعد الدراسة بسبب البطالة التي ارتفعت بشكل كبير نتيجة للعقوبات الاقتصادية وكذلك للتوسع في فتح الدراسة المسائية و فتح الكليات الاهلية في تلك المدة. في حين سجل اعداد الطلبة المتخرجين اعلى معدل نمو سنوي سنة 2003 حيث وصل إلى (29%) وذلك نتيجة للظروف غير الطبيعية في هذه السنة وما رافقها

من ضعف المؤسسات التعليمية في إدارة الامتحانات. ان معدل نمو السنوي تذبذب خلال مدة الدراسة وكذلك الحال بالنسبة لمعدل النمو السنوي لأعداد الطلبة المتخرجين وذلك نتيجة لما مر به البلد من حروب وعقوبات اقتصادية قاسية خلال اجمالي مدة الدراسة انتهت باحتلال البلد سنة 2003 وما تلاها من عدم استقرار سياسي وامنى افضى إلى احتلال 3 محافظات قوى الإرهاب في نهاية مدة البحث.

**جدول (2) تطور معدلات النمو السنوي للطلبة المقبولين والمتخرجين والاساتذة خلال المدة 1990-2015**

| السنة الدراسية | معدل النمو السنوي للطلبة المقبولين | معدل النمو السنوي للطلبة للخريجين | معدل النمو السنوي لعدد الاساتذة |
|---|---|---|---|
| 1991-1990 | - | - | - |
| 1992-1991 | 13.6 | -2.6 | -0.3 |
| 1993-1992 | -5 | 2.2 | 0.67 |
| 1994-1993 | -2.8 | 13.9 | 11.3 |
| 1995-1994 | 40.5 | -18.6 | 0.5 |
| 1996-1995 | 12.4 | -4.6 | -1.37 |
| 1997-1996 | -2.4 | 12.7 | 2.57 |
| 1998-1997 | 2.1 | 23.1 | 0.95 |
| 1999-1998 | 7.5 | -0.35 | -0.89 |
| 2000-1999 | -14.9 | 7.9 | 0.62 |
| 2001-2000 | 7.2 | -0.5 | 2.76 |
| 2002-2001 | 14.3 | 6.6 | 6.75 |
| 2003-2002 | 3.8 | 29.2 | 17.24 |
| 2004-2003 | 21.1 | 8.49 | 9.53 |
| 2005-2004 | -18. | -0.21 | 23.77 |
| 2006-2005 | 14.4 | 0.2 | 16.2 |
| 2007-2006 | -8.5 | 1.2 | 19.01 |
| 2008-2007 | 23.6 | -11.2 | 3.4 |
| 2009-2008 | -16.8 | 2.9 | 6.2 |
| 2010-2009 | 20.2 | 7.2 | 6.3 |
| 2011-2010 | 27.7 | 26.1 | 5.1 |
| 2012-2011 | -15.4 | 5.7 | 4.7 |
| 2013-2012 | 40 | 1.1 | 5.5 |
| 2014-2013 | 6.9 | 0.4 | 3.9 |
| 2015-2014 | 23.5 | 0.6 | 3.4 |

**المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على جدول (1) و (3)**

من خلال النظر إلى جدول (3) نلاحظ ان اعداد الجامعات اخذت بالتزايد بعد سنة 2007 لتصل إلى (25) جامعة رسمية تضم (303) كلية منها (16) كلية تقنية، (26) جامعة وكلية اهلية جامعة و(15) كلية اهلية حديثه (طارق علي جاسم العاني ص4) وفي سنة 2014 تم تأسيس عدد كبير من الجامعات الحكومية منها جامعة سومر، جامعة القاسم الخضراء ، جامعة نينوى ، جامعة الفلوجة ، جامعة جابر ابن حيان ، جامعة تلعفر ، جامعة البصرة للنفط والغاز ، جامعة الحمدانية جامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، جامعة الكرخ للعلوم ، جامعة ابن سينا للعلوم الطبية والصيدلانية ، الجامعة التقنية الشمالية ، جامعة الفرات الاوسط التقنية ، الجامعة التقنية الجنوبية و الجامعة التقنية الوسطى من خلال سعي الوزارة لافتتاح جامعات متخصصه. اما الكليات الاهلية فقد تزايدت اعدادها لتصل في نهاية مدة الدراسة إلى (52) كلية معترف بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي توزعت على جميع محافظات العراق وكان لمحافظة بغداد حصة الأسد من هذه الكليات بلغت (22) كلية.http://mohesr.gov.iq/ar واعداد الاساتذة تزايد بعد العام الدراسي (1999–2000) حيث وصل في هذا العام (12068) استاذا واخذ اعداد الأساتذة بالتزايد اذ بلغ (30109) أستاذا في العام الدراسي (2007–2008) واستمرت اعداد الأساتذة بالتزايد لتصل إلى (40993) تدريسي في العام الدراسي (2013–2014) تعزى هذه الزيادة إلى الارتفاع الواضح في اعداد حملة الشهادات العليا ماجستير ودكتوراه نتيجة التوسع في الدراسات العليا ما ان قانون الخدمة الجامعية جعل الجامعات جاذبة لحملة الشهادات العليا العاملين في الوزارات العراقية فظلا عن عودة اعداد من الكفاءات العلمية التي كانت تعمل في المؤسسات الأكاديمية خارج البلد

**جدول (3) تطور اعداد الجامعات** والاساتذة **خلال المدة 1990–2015**

| السنة الدراسية | عدد الجامعات | عدد الاساتذة | السنة الدراسية | عدد الجامعات | عدد الاساتذة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1991–1990 | 11 | 10548 | 2004–2003 | 12 | 17003 |
| 1992–1991 | 11 | 10520 | 2005–2004 | 17 | 21046 |
| 1993–1992 | 12 | 10591 | 2006–2005 | 17 | 24459 |
| 1994–1993 | 12 | 11789 | 2007–2006 | 17 | 29109 |
| 1995–1994 | 12 | 11848 | 2008–2007 | 19 | 30109 |
| 1996–1995 | 12 | 11685 | 2009–2008 | 20 | 31981 |
| 1997–1996 | 12 | 11986 | 2010–2009 | 20 | 34008 |
| 1998–1997 | 12 | 12101 | 2011–2010 | 20 | 35735 |
| 1999–1998 | 12 | 11993 | 2012–2011 | 20 | 37404 |
| 2000–1999 | 12 | 12068 | 2013–2012 | 22 | 39445 |
| 2001–2000 | 12 | 12402 | 2014–2013 | 35 | 40993 |
| 2002–2001 | 12 | 13240 | 2015–2014 | 35 | 30109 |
| 2003–2002 | 12 | 15523 | | | |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، احصاءات التربية والتعليم

**الانفاق على التعليم الجامعي في العراق:**

يتفق جميع المهتمين في التعليم والاقتصاد على أهمية دور التعليم في تنمية الموارد البشرية ولذلك فإنة ينظر إلى الانفاق على التعليم والبحث العلمي كاستثمار في راس المال البشري الذي يمثل اهم ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد يكون التعليم أكثر الموارد تكلفة الا انه اكثرها عائدا لان اعداد العلماء والفنيين في مختلف التخصصات يعتبر الخطوة الرئيسية نحو بناء القاعدة العلمية والتقنية للتنمية، كذلك الإنجازات في مجال التعليم والتأهيل والبحث العلمي بمثابة المؤشر لمستوى التنمية في أي بلد1. (رياض بدري ستراك، 2008، ص13) ان التعليم يعدَّ خدمة يسعى اليها الانسان في حد ذاتها لما لها من مساهمة في خلق ذهنية عقلانية لأفراد المجتمع للتمتع بمباهج الحياة من علم وفن وادب، وما للعلم من دور رئيس في تطوير المجتمعات والانتقال بأنماط الحياة إلى مستويات اعلى من خلال مساهمته في تنويع فرص العمل وخلق وظائف جديدة وعليه عدَّ التعليم في نظر هؤلاء الاقتصاديين خدمة استهلاكية واستثمار قومي يهدف إلى تحقيق نوعين من المنافع، الاول منافع مباشرة التي تتمثل بزيادة الدخول، والثاني هي المنافع غير المباشرة التي تتمثل برفع مستوى الكفاءة والخبرة وهو استثمارٌ مُنتجٌ من خلال ايمانه بالقيمة الاقتصادية للتعليم حيث يقول "ان اكثر انواع الاستثمارات قيمة ما يستثمر في البشر. (محمود عبد الرزاق شفشق واخرون، 1989. ص119) . يشير ماينت Myint. H. ان الانفاق على التعليم يعدَّ ضرورياً لكونه المورد الخصب للكوادر الفنية والادارية القيادية التي تتمثل وظيفتهم الاساسية بتغيير التنظيم الاقتصادي للدولة في اتجاه جعلها اكثر انتاجية في حين نظر وليم بتي إلى التعليم باعتباره عملية استثمارية وتوظيفاً للأموال وحاول قياس قيمة راس المال البشري وبين ان مردود الاستثمار إلى راس المال البشري كان عالياً (عبد الله عبد الدائم، ، **1977**، ص300) .

من النظر إلى جدول (4) نلاحظ ان الانفاق على التعليم الجامعي كان في العام الدراسي (1990. 1991) حوالي (67,6) مليون دينار بالأسعار الثابتة ثم اخذ بعد ذلك في الانخفاض بصورة كبيره مبتعدا عن هذا الرقم بشكل كبير ليسجل اقل قيمة في العام الدراسي (1995. 1996) اذ بلغ (8.3) مليون دينار بالأسعار الثابتة وهي اقل قيمة ليس في عقد التسعينات فقط بل في مجمل مدة الدراسة، نتيجة للدور المؤثر الذي لعبته العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلد في بداية عقد التسعينات. ثم اخذ الانفاق على التعليم بالأسعار الثابتة بالتزايد التدريجي بعد سنة 1997 نتيجة لتوقيع ما عرف بمذكرة النفط مقابل الغذاء مع الأمم المتحدة التي تم بموجبها السماح للعراق ببيع كميات محددة من النفط وشراء الغذاء تحت اشراف الأمم المتحدة في ذلك الوقت، وبعد سنة 2003 اخذ الانفاق بالتزايد بالأسعار الجارية والثابتة اذ بلغ (308.86) مليون دينار في الأسعار الثابت في العام الدراسي (2004 –2003) نتيجة للتغيرات التي حصلت بعد سنة 2003 ورفع العقوبات الاقتصادية من الناحية العملية واستئناف تصدير النفط وتحسن وضع إيرادات الدولة الا ان حجم الانفاق بعد هذا العام الدراسي اخذ بالانخفاض والتذبذب سواء بالأسعار الجارية والثابتة نتيجة لما مر به البلد من ظروف عدم استقرار سياسي وامني جعلت جل اهتمام الدولة ينصرف إلى معالجة هذه التحديات التي اخذت تستنزف الجزء الأكبر من ميزانية الدولة فظلا عن ما رافق هذه المدة من احتلال واستشراء الفساد المالي والإداري. وصولا للعام الدراسي (2008 – 2009) ارتفع الانفاق على التعليم بالأسعار الثابتة ليسجل (352.04) مليون دينار وليستمر بالتزايد التدريجي في السنوات اللاحقة نتيجة تزايد إيرادات الدولة بسبب التحسن الكبير الذي شهدته تلك المدة في أسعار النفط وما رافقة من ارتفاع في حجم الموازنات العامة للدولة في هذه السنوات التي سمي بعضها بالموازنات الانفجارية. استمر الانفاق على التعليم بالأسعار الثابتة بالتزايد ليسجل في الموسمين الدراسيين (2014 – 2013) و (2015 – 2014) ما قيمته (640.81)، (1063.1) مليون دينار على التوالي وهي اعلى قيمة خلال الالفية الجديدة ومدة الدراسة على الاطلاق. ومن جدول (4) ان نسبة الانفاق على التعليم بالأسعار

الثابتة من الناتج المحلي الإجمالي كانت اقل من 1% خلال المدة من 1990 إلى 2003 وسجلت في العام الدراسي (1995. 1996) نسبة وصلت إلى (0.08) % وهي اقل نسبه خلال المدة أعلاه وخلال مدة الدراسة نتيجة للأسباب التي تم التطرق اليها انفا بينما كانت اعلى نسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة سجلت في العام الدراسي (2008 – 2009) حيث بلغت (1.89) % واستمرت حتى نهاية مدة البحث أكبر من الواحد الصحيح لتسجل في العام الدراسي الأخير من مدة الدراسي حوالي (3) %.

**جدول (4) الناتج المحلي الاجمالي والانفاق على التعليم للمدة 1990–2015 (مليون دينار)**

| السنوات | الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط بالأسعار الثابتة 1990 سنة أساس | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتةGDP 1988 سنة اساس | الانفاق على التعليم بالأسعار الجارية | الانفاق على التعليم بالأسعار الثابتة | نسبه الانفاق على التعليم بالأسعار الثابتة من GDP |
|---|---|---|---|---|---|
| 1991.1990 | 100 | 34694 | 144.2 | 67.6 | 0.194 |
| 1992.1991 | 118.8 | 9191 | 151.3 | 38.07 | 0.414 |
| 1993.1992 | 266.2 | 13561 | 332.9 | 40.96 | 0.302 |
| 1994.1993 | 247.9 | 12318 | 619.5 | 35.54 | 0.288 |
| 1995.1994 | 499.8 | 10725 | 1278.1 | 14.77 | 0.137 |
| 1996.1995 | 322.7 | 9594 | 2839.6 | 8.3 | 0.086 |
| 1997.1996 | 112.5 | 11015 | 4220.5 | 14.11 | 0.128 |
| 1998.1997 | 141.2 | 20787 | 4811 | 8.4 | 0.040 |
| 1999.1998 | 136.5 | 20551 | 1388.1 | 13.25 | 0.064 |
| 1999– 2000 | 140.1 | 36736 | 1653402 | 20.04 | 0.054 |
| 2000– 2001 | 111.2 | 50985 | 2686809 | 22.67 | 0.044 |
| 2001– 2002 | 125.5 | 36047 | 32242.5 | 33.82 | 0.093 |
| 2002– 2003 | 114.1 | 29998 | 72341 | 71.51 | 0.238 |
| 2003– 2004 | 76.9 | 16319 | 338573.5 | 308.86 | 1.892 |
| 2004– 2005 | 242.8 | 23127 | 244650.7 | 191.215 | 0.826 |
| 2005– 2006 | 138.9 | 23325 | 373129.8 | 220.42 | 0.944 |
| 2006– 2007 | 137.2 | 19787 | 246512.8 | 132.4 | 0.669 |
| 2007– 2008 | 122.7 | 17635 | 520507.07 | 231.94 | 1.315 |
| 2008 – 2009 | 118.8 | 24199 | 1832433 | 352.04 | 1.454 |
| 2009 – 2010 | 133.2 | 20713 | 1918211 | 368.52 | 1.779 |
| 2010 – | 142.3 | 25079 | 2170889 | 417.07 | 1.663 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 2011 | | | | | |
| 2011 – 2012 | 170.1 | 31849 | 2207213 | 424.05 | 1.331 |
| 2012 – 2013 | 194.7 | 35129 | 3035847 | 583.23 | 1.002 |
| 2013 – 2014 | 239.3 | 36777 | 3335600 | 640.81 | 1.742 |
| 2014 – 2015 | 223.5 | 34580 | 2620686 | 1063.1 | 3.074 |

**المصدر الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات والنسب احتسبت الباحثان.**

يتضح من الجدول أعلاه ان نسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي كانت منخفضة لا تتناسب والدور الذي يؤديه التعليم اذ أصبح الانفاق على التعليم من المؤشرات المهمة لمعرفة الجهود المبذولة الدول لتطوير هذا القطاع باعتباره أحد مستلزمات التنمية الاقتصادية واحد مصادر قواها الحيوية. ولو قارنا ما تنفقه بعض الدول العربية ولسنوات مختلفة على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من البيانات المتوفرة من البنك الدولي (بنك البيانات) مؤشرات التنمية العالمية على الرابط http://databank.albankaldawli.org وكذلك نسبة انفاق الكيان الصهيوني على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ الفرق الكبير بين اهتمام هذا الكيان بالتعليم وما تظهره الدول العربية فضلا عن العراق من اهتمام يظهر متمثلا بنسبة ما تنفقه على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي اذ ان نسبة انفاق كل من مصر، سوريا، لبنان ، السودان، البحرين، الجزائر وقطر على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كان على التوالي (3.8، 4.6، 1.8، 2.2، 2.5، 4.4 و 4.2) لسنة 2008 بينما الكيان الصهيوني بلغت نسبة أنفاقه على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة (5.5)، وازدادت هذه النسبة لتصل إلى (5.8) سنة 2014 بينما انخفضت النسبة لدولة قطر إلى (3.6) لنفس السنة بينما لبنان ارتفعت النسبة لتصل إلى (2.6) سنة 2013.

## ثالثا: التحليل القياسي

### توصيف متغيرات الانموذج

ان طبيعة اختبار سببية كرانجر لا تركز على ضرورة الاختبار بين المتغيرات أيها تابع وايها مستقل بسبب ان السببية سوف تقيس لنا العلاقات التبادلية بين كل متغيرات الانموذج سواء اكانت تابعة ام مستقلة الا ان التكامل المشترك يفرض علينا اختيار المتغيرات وفقا للمعايير القياسية. والعلاقة سوف تكون بالصيغة الاتية:

$$GDP = f(Ns, Ne, Pop, Ex, Gd)$$

حيث ان: –

Ns اعداد الطلبة المقبولين.

Ne اعداد الطلبة الخريجين.

TE اعداد الأساتذة.

GDP الناتج المحلي الإجمالي بالسعار الثابتة.

Pop عدد السكان (مليون نسمة).

Ex الانفاق على التعليم بالأسعار الثابتة.

Gd الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط.

وقد تم استبعاد (TE) من الانموذج كونه لم يستقر عند المستوى نفسه لبقية المتغيرات وهو أحد شروط تطبيق سببية كرانجر. وقد تم الاستعانة بالمتغير (Gd) الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط بالأسعار الثابتة لمعرفتنا المسبقة بان الطلبة الخريجين إذا ما التحقوا بسوق العمل فإن انتاجهم سوف يشكل إضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط كون قطاع النفط كما هو معروف يولد دخلا لكنة لا يولد فرص عمل بسب حاجته لعدد قليل من العاملين من ذوي المهارات العالية.

## اختبار استقراريه البيانات:

### اختبار جذر الوحدة للاستقرارية بطريقة ديكي–فولر

### Augmented Dicky Fuller Test (ADF)

يتم اجراء اختبار جذر الوحدة من اجل معرفة مدى كون السلاسل الزمنية مستقرة، تكون السلسة الزمنية مستقرة للمتغير اذا كان لها وسط حسابي ثابت وتباين ثابت كما ان التباين المشترك بين مدة زمنية وأخرى يعتمد على فرق الزمن فقط وبذلك يمكن القول ان السلسلة الزمنية للمتغير مستقرة مع مرور الزمن. وفي حالة عدم تحقق هذه الشروط او أحدها فإن السلسلة الزمنية للمتغير تكون غير مستقرة أي يكون الانحدار مزيف، وإذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة يتم اخذ الفروق لها كي تكون مستقرة ويتم ذلك من خلال الاختبار الأول لديكي–فولر الموسع الذي يحتوي على قاطع واتجاه عام والثاني الذي يحتوي على قاطع فقط (سلام كاظم شاني، ص 137.)

وللتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة يبين جدول (5) نتائج اختبار الاستقرارية التي يتبين من خلالها ان عدم اسقرارية السلاسل الزمنية أي وجود جذر وحدة للمتغيرات عند المستوى. وبعد إعادة اختبار جذر الوحدة عند الفرق الأول اذ أصبحت السلاسل لمتغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول عند مستوى معنوية تراوح بين (1% إلى 5%) عدى المتغير (TE اعداد الاساتذة) الذي لم يستقر لا عند المستوى ولا عند الفرق الأول ولا حتى عند الفرق الثاني لذلك سوف يتم استبعاد هذا المتغير من التحليل.

جدول (5) اختبار دكي فولر الموسع لجذر الوحدة

| المتغيرات | المستوى | | | | الفرق الاول | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | T المحتسبة | T الجدولية | T المحتسبة | T الجدولية | Tالمحتسبة | T الجدولية | T المحتسبة | T الجدولية |
| | A | | B | | a | | B | |
| NS | -4.061 | -5.612 | -0.606 | -3.004 | -5.64** | -3.632 | -5.846* | -3.632 |
| NE | -3.611 | -7.33 | -0.861 | -2.991 | -33.8 | -3.622 | -8.278* | -2.998 |
| TE | -1.402 | -3.62 | -1.854 | -2.998 | -1.422 | -3.632 | -1.011 | -2.988 |
| POP | -2.294 | -3.612 | -2.265 | -2.99 | -7.079* | -3.622 | -6.027* | -2.998 |
| GDP | -0.704 | -2.69 | -1.926 | -3.223 | -4.993 | -3.724 | -5.313* | -4.374 |
| EX | -0.319 | -3.612 | -2.422 | -2.994 | -4.77** | -3.66** | -3.37** | -2.99** |
| GD | -2.915 | -3.62 | -3.851 | -2.665 | -5.460 | -4.416* | -5.594 | -3.75* |

المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج E-views9

a تشير إلى ان الانحدار يحتوي قاطع فقط و b ان الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام.

**اختبار التكامل المشترك لجوهانسن Johansen CO-integration Test**

ان العلاقة بين المتغيرات قد تكون علاقة اقتران او ارتباط وليست علاقة سببية على الرغم من ان أحد حلول عدم سكون السلسة هو اخذ الفرق ولكن اجراء الانحدار للمتغيرات في صورة فروق لكل واحد لا يمثل الحل الأمثل، اذ ان هذا الاجراء قد يؤدي إلى فقدان خصائص المدى الطويل ونتيجة لذلك فقد ظهرت نتائج تحمل خصائص المدى القصير والطويل وهذه النتائج تكون مستقرة حتى وان كانت المتغيرات في الأصل غير مستقرة وهذه هي بداية فكرة التكامل المشترك. (كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، انسام خالد حسن الجبوري، ص 154)

لغرض اختبار وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج التي تعني وجود علاقة توازن طويل الامد، سيتم استخدام اختبار جوهانسن،يفضل اختبار جوهانسن عندما يزيد عدد المتغيرات محل الدراسة عن متغيرين لإمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك بينهما وتختبر طريقة جوهانسن للتكامل المشترك فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات على الاقل واحد او اكثر، وذلك من خلال استخدام اختبارين هما اختبار الاثر Trace test واختبار القيم المميزة العظمى Maximum

Eigenvalue testوالذي. ويوضح الجدول رقم (6) نتائج اختبار جوهانسن لاختبار التكامل المشترك لمتجهات المتغيرات المدروسة بالاختبارين اختبار الاثر واختبار القيم المميزة، وقد اشارت نتائج اختبار الاثر Trace و اختبار القيم المميزة العظمى إلى رفض فرضية العدم بعدم وجود اي متجه للتكامل المشترك، وقبول الفرضية البديلة بوجود متجه تكامل مشترك واحد عند مستوى5% على الاقل بين المتغيرات وذلك بجعل الناتج المحلي الاجمالي متغيرا تابعا وبقية المتغيرات توضيحية مما يعني وجود تكامل مشترك واحد وفريد بين الناتج المحلي الاجمالي و عدد الطلبة المقبولين في التعاليم وعدد للطلبة المتخرجين والانفاق على التعليم العالي وعدد السكان ، وهذا يؤكد إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة في حالة جعل الناتج المحلي الاجمالي متغيرا تابعا ويشير إلى وجود توازن طويل الاجل بين هذه المتغيرات على الرغم من وجود تغاير او عدم توازن قصير الاجل بين هذه المتغيرات.

**جدول (6) اختبار التكامل المشترك لجوهانسن**

| فرضية العدم | الفرضية البديلة | القيم الإحصائية | القيم الحرجة |
|---|---|---|---|
| اختبار Trace | | | |
| r=0 | r>1 | 162.8425* | 95.75366 |
| r≤1 | r>2 | 90.99718* | 69.81889 |
| r≤2 | r>3 | 48.46151* | 47.85613 |
| r≤3 | r>4 | 28.09899 | 29.79707 |
| r≤4 | r>5 | 12.38904 | 15.49471 |
| r≤5 | r>6 | 2.842254 | 3.841466 |
| اختبار Max-Eigen | | | |
| r=0 | r>1 | 71.84527* | 40.07757 |
| r≤1 | r>2 | 42.53567* | 33.87687 |
| r≤2 | r>3 | 20.36252 | 27.58434 |
| r≤3 | r>4 | 15.70995 | 21.13162 |
| r≤4 | r>5 | 9.546791 | 14.26460 |
| r≤5 | r>6 | 2.842254 | 3.841466 |

**الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على الملحق (1) * تعني معنوي عند مستوى 5%**

**اختبار سببية كرانجر Test of Granger Causality**

ان مفهوم كرانجر (Granger, pp424-438) للسببية يتضمن الكشف الاحصائي عن اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات (علاقة السبب والتأثير) عندما تكون هناك علاقة تختلف بين المتغيرين، اي اذا كان X قد حدث قبلY، عندها يمكن ان يؤثر X فيY، وانه من غير الممكن ان يؤثر Y فيX ، بعبارة اخرى ان الاحداث في الماضي ممكن ان تؤثر في احداث اليوم، ولكن احداث المستقبل لا يمكنها التأثير في احداث اليوم .ان اختبار سببية كرانجر يعطي فكرة عن طبيعة العلاقة السببية قصيرة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة .

ويبين جدول رقم (7) نتائج العلاقة السببية بين متغيرات النموذج باستعمال طريقة كرانجر في اختبار العلاقة السببية، والذي يختبر الفرضية الصفرية (Ho) لا توجد علاقة سببية بين المتغيرات المدروسة مقابل الفرضية البديلة (H1) توجد علاقة سببية .وقد اظهرت النتائج لسببية كرانجر بوجود علاقة سببية معنوية وباتجاه واحد عند فترتي تباطئ زمني متجهة من عدد الطلبة الخريجين إلى عدد الطلبة المقبولين اي ان عدد الطلبة المقبولين يؤثر في عدد الطلبة الخريجين .كما ظهرت علاقة سببية معنوية متجهة من عدد السكان إلى عدد الطلبة المقبولين، وقد ظهرت سببية كرانجر معنوية من الانفاق على التعليم إلى عدد الطلبة المقبولين، كما كانت سببية كرانجر معنوية من عدد السكان إلى عدد الطلبة المقبولين، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية (H0) التي تنص على عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات. نلاحظ عدم وجود علاقة بين الطلبة المتخرجين والناتج المحلي الإجمالي مع النفط وبدون النفط مما يعني ان القليل منهم يمكن استيعابه في سوق العمل في القطاعات الإنتاجية اما غالبية المتخرجين فهم اما يكونون في حالة بطالة او يعملون في قطاعات غير إنتاجية مثل مجالات الامن والدفاع ذات الطابع الخدمي الذي لا يسهم في العملية الإنتاجية. وكذلك وجود علاقة بين الانفاق على التعليم واعدد الطلبة المقبولين وهو متفق مع المنطق حيث كلما يزيد عدد الطلبة المقبولين تزداد نسبة الانفاق على التعليم. وكذلك عدم وجود علاقة بين الانفاق على التعليم وعدد الطلبة المتخرجين فهم لا يتأثرون بالإنفاق على التعليم، كذلك انعدام العلاقة بين السكان والناتج المحلي الإجمالي وذلك كون الناتج المحلي الإجمالي يعتمد بصوره كبيره جدا على قطاع النفط، كما لا توجد علاقة بين السكان والناتج المحلي الإجمالي بدون النفط وذلك كون معظم الاعمال هي في القطاع الخدمي الذي لا يسهم في العملية الإنتاجية في ظل غياب دور القطاع الخاص الامر الذي يتطلب العمل على تنويع الاقتصاد العراقي والعمل على ان يأخذ القطاع الخاص دورة في العملية الإنتاجية.

جدول (7) اختبار سببية كرانجر

| العلاقة | F-Statistic | Prob. | العلاقة | F-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|---|
| N E _ NS | 3.18215 | 0.0656 | GD _NE | 0.70455 | 0.5075 |
| NS _NE | 0.75304 | 0.4852 | NE_ GD | 0.32516 | 0.7266 |
| POP _NS | 6.02946 | 0.0099 | GDP _POP | 0.04592 | 0.9552 |
| NS _POP | 0.34328 | 0.7140 | POP _GDP | 0.78106 | 0.4728 |
| GDP _NS | 0.17689 | 0.8393 | EX _POP | 1.44166 | 0.2626 |
| NS _GDP | 0.72435 | 0.4982 | POP _EX | 0.21212 | 0.8109 |
| EX _NS | 0.72465 | 0.4981 | GD _ POP | 0.36065 | 0.7021 |
| NS _EX | 3.56240 | 0.0497 | POP _ GD | 0.35346 | 0.7070 |
| GD _NS | 0.10685 | 0.8992 | EX _GDP | 0.56040 | 0.5806 |
| NS _GD | 0.53207 | 0.5963 | GDP _EX | 1.20452 | 0.3229 |
| POP _NE | 5.97824 | 0.0102 | GD _ GDP | 1.04428 | 0.3723 |
| NE _ POP | 0.11246 | 0.8943 | GDP _GD | 1.12234 | 0.3473 |
| GDP _ NE | 1.64913 | 0.2200 | GD _ EX | 9.7E-05 | 0.9999 |
| NE _ GDP | 0.46671 | 0.6344 | EX _ GD | 0.58381 | 0.5680 |
| EX _ NE | 0.70278 | 0.5083 | | | |
| NE _EX | 0.07079 | 0.9319 | | | |

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج.E-views9 .

## الاستنتاجات والتوصيات:

### الاستنتاجات

1- ان اعداد الجامعات اخذت بالتزايد اذ وصلت إلى 35 جامعة حكومية في نهاية مدة الدراسة رافقها زيادة في الكليات الاهلية فقد تزايدت اعدادها لتصل في نهاية مدة الدراسة إلى (52) كلية معترف بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي توزعت على جميع محافظات العراق وكان لمحافظة بغداد حصة الأسد من هذه الكليات بلغت (22) كلية.

2- استمرت اعداد الأساتذة بالتزايد لتصل إلى (40993) تدريسي في العام الدراسي (2014-2013).

3- وصل عدد الطلبة المقبولين إلى اعلى عدد خلال مدة الدراسة في العام الدراسي (2013 – 2014) اذ بلغ (199064) ما نسبته (0.57) تقريبا من اجمالي سكان العراق، يعود ذلك إلى التزايد المستمر في اعداد الجامعات من جهة وتوسعها من جهة أخرى من خلال فتح كليات جديدة واقسام جديد داخل الكليات فظلا عن التزايد في اعداد الكليات الاهلية بعد سنة 2003 نتيجة لافتتاح جامعات اهلية او تابعة لمؤسسات بعد التغيير الذي حدث في النظام السياسي وما رافق ذلك من تغير في التشريعات في ظل النظام الجديد.

4- ان عدد الطلبة المقبولين تذبذب خلال مدة الدراسة وكذلك الحال بالنسبة لأعداد الطلبة المتخرجين وذلك نتيجة لما مر به البلد من حروب وعقوبات اقتصادية قاسية خلال اجمالي مدة الدراسة انتهت باحتلال البلد سنة 2003 وما تلاها من عدم استقرار سياسي وامني افضى إلى احتلال 3 محافظات قوى الإرهاب في نهاية مدة البحث.

5- بعد سنة 2003 اخذ الانفاق على التعليم بالتزايد بالأسعار الجارية والثابتة اذ بلغ (308.86) مليون دينار في الأسعار الثابت في العام الدراسي (2004 –2003) نتيجة للتغيرات التي حصلت بعد سنة 2003 ورفع العقوبات الاقتصادية من الناحية العملية واستئناف تصدير النفط وتحسن وضع إيرادات الدولة الا ان حجم الانفاق بعد هذا العام الدراسي اخذ بالانخفاض والتذبذب سواء بالأسعار الجارية والثابتة نتيجة لما مر به البلد من ظروف عدم استقرار سياسي وامني جعلت جل اهتمام الدولة ينصرف إلى معالجة هذه التحديات التي اخذت تستنزف الجزء الأكبر من ميزانية الدولة فظلا عن ما رافق هذه المدة من احتلال واستشراء الفساد المالي والإداري. كانت اعلى نسبة إنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة سجلت في العام الدراسي (2008 – 2009) حيث بلغت (1.89) % واستمرت حتى نهاية مدة البحث أكبر من الواحد الصحيح لتسجل في العام الدراسي الأخير من مدة الدراسي حوالي (3) %. هي نسب قليلة إذا ما قورنت بالدول العربية او الكيان الصهيوني.

6- وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات مما يشير إلى وجود توازن طويل الاجل.

7- اظهرت النتائج لسببية كرانجر بوجود علاقة سببية معنوية وباتجاه واحد عند فترتي تباطئ زمني متجهة من عدد الطلبة الخريجين إلى عدد الطلبة المقبولين اي ان عدد الطلبة المقبولين يؤثر في عدد الطلبة الخريجين .كما ظهرت علاقة سببية معنوية متجهة من عدد السكان إلى عدد الطلبة المقبولين، وقد ظهرت سببية كرانجر معنوية من الانفاق على التعليم إلى عدد الطلبة المقبولين، كما كانت سببية كرانجر معنوية من عدد السكان إلى عدد الطلبة الخريجين، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية (H0) التي تنص على عدم وجود علاقة سببية ببين المتغيرات.

**التوصيات:**

1- ان التزايد في اعداد الجامعات الحكومية من جهة والكليات الاهلية من جهة أخرى فضلا عن تزايد اعدد الأساتذة ينبغي ان يرافق ذلك بنية تحتية تستوعب هذه الزيادات المتتالية فنلاحظ اكتظاظ غرف التدريسيين بالأساتذة وكذلك اكتظاظ القاعات بالطلبة لذا على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عدم فتح جامعات او كليات جديدة الا بعد توفر الأبنية وكذلك عدم إعطاء الاعتراف بالكليات الاهلية الا بعد التأكد من وجود ابنية تتوفر فيها كل متطلبات الدراسة.

2- التزايد في اعداد الطلبة المقبولين وتزايد قنوات القبول الخاصة أدت إلى انخفاض مستوى التعليم العالي في العراق كما ان التزايد في اعداد الطلبة الخريجين وبقاء الكثير منهم بدون عمل أدى إلى تفاقم ما يعرف ببطالة الخريجين وذلك لانعدام التناغم بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل لذا ينبغي العمل على تعديل المناهج الدراسية وجعلها تتلاءم مع المهارات المطلوبة في سوق العمل.

3- ضرورة زيادة التخصيصات الاستثمارية لقطاع التعليم واستخدامها بشكل فعال نحو زيادة وتطوير مخرجات التعليم العالي بما يناسب احتجاجات سوق العمل المحلي من اجل توفير فرص عمل تناسب

مؤهلات الطلبة العلمية وكذلك العمل الجامعات على إيجاد مصادر تمويل من خلال ورش العمل والمكاتب الاستشارية وتطبيق تجربة الجامعة المنتجة.

4- الاهتمام بطوير بنى الجامعات بتهيئة المختبرات والقاعات الدراسية والكتب، وتجاوز المشاكل التي تعيق عمليات تطوير الجامعات. وضع الية عمل مناسبة لغرض منع هدر وضياع الاموال المخصصة للاستثمار في قطاع التعليم.

5- تطير تجربة التعليم الموازي والعمل على تطوير التعليم الأهلي ودعمه بالشكل الذي يجعله لا يختلف من حيث معايير الأداء عن التعليم الحكومي ليكون عامل مساعد في تطوير العملية التعليمية ويرفع الكثير من الأعباء المالية عن عاتق الدولة.

## المصادر والهوامش


1- احمد سامر الدعبوسي، التنمية والسكان، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان –الاردن، 2010.

2- اشرف العربي، راس المال البشري في مصر المفهوم –القياس –الوضع النسبي، مجلة بحوث اقتصادية عربيه، العدد39، صيف 2007.

3- اميرة محمد عمارة، هجرة العقول وأثرها في النمو الاقتصادي في مصر، مجلة بحوث اقتصادية عربيه، العددان 63-64، صيف- خريف 2013.

4- انطوان جناوي، الانفاق على التعليم في تاريخ الفكر الاقتصادي نظرة تاريخية ومنهجية، مجلة فصلية تعالج شؤون التخطيط والتجديد في التربية، مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في البلاد العربية، ال عدد44، لبنان،1988.

5- جمال عزيز فرحان، دور التعليم في تنمية الموارد البشرية واثرة في النمو الاقتصادي في العراق، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1995.

6- رياض بدري ستراك تخطيط التعليم واقتصادياته ، اثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن،2008.

7- محمود عبد الرزاق شفشق واخرون، التربية المعاصرة وطبيعتها الأساسية، دار القلم للنشر، الكويت، 1989.

8- عبد الله عبد الدائم، التخطيط التربوي، دار العلم للملايين، بيروت، 1977 .

9- كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، انسام خالد حسن الجبوري، دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع التطبيق العملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد 33، 2001.

10- سلام كاظم شاني، دور الاحتياطيات الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للاقتصادات الريعية (تجارب دول مختارة)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء،2017.

11- http://databank.albankaldawli.org

12- http://mohesr.gov.iq/ar

13- Granger. CW, Clive William Johan, "Investigation Causal Relationship by Econometric Models and Cross Spectral Methods" Journal of Econometric, 1969.